

وكان بان عيانهم تحت ما كلاب واغصانهم وخالفت الفقهاء الاربعة في انهم
 في ذلك واختلفوا في اقول الاله وجوده الاول انهم انما استوا نجما لانهم
 لا يقتلون من اجابته ولا يقتلون النجاسات فتعوا من زعموا ان النجاسات
 الجنب والنجس لا يجوز له ان يدعى نجسا التاقي ان الحكم عليه بالنجاسة كما في
 نجس اعتقادهم الثالث ان المراد انهم يشبهوا النجس في النجس والنجس في
 ذلك عدول عن الظاهر بغير دليل فان صريح الاله مشاهد بانها النجاسة
 العينية المشركين على اختلاف اصنافهم انما هي الالهة وعرفنا من النجاسة عند
 الاطلاق انها هو العينية وانما تقدم الالهة على الحكمة مع التعارض في
 الحكمة والنجاسة العينية بظاهرها بل هي كجها لكن ليست نجاسة عينية
 كنجاسة الكلب والخنزير والالما طير بالاسلام مع انه يظهر بانها على
 من وجه العقيدة سيما مع الطير وحكمت من وجه لا نقا عما بالاسلام كما
 حدثت الحياتة بالفضل فهي اذ النجاسة من الحكمة المركبة من العينية والحكمة
 من غير ما مع الطير وتوقف والاله على العينية كما ذكره السيد المرتضى في
 الانتصار وهو حرمناه وحققتنا فكلها لم تحت في كلام كثر العرفان حيث
 عرف النجاسة الحكيمة وتعلم مراد الاله ليس حكما فقط وانما وقع ما قاله
 الكواثر في نفي حرمها فهو كما توارى النجاس العينية لما طهره من الاسلام
 في ايدل على الاله ما فهمنا من منطوق الالهة قوله ذلك الذي جعل الله
 الرجس على الذين لا يؤمنون فان به الالهة يدل على ان الرجس يستعمل
 على من لم يؤمن به واستعاد عليه هو ان يحيط به ظاهرا وباطنا عينا وعقلا
 وكذا يدل عليه الاله ما رواه الطبري ومنهم البخاري عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا مما اكل الكفار فانها
 الاثام والنجس وغيره فانها في كل ما اكلوا فيها وقدرت بعض شاي الخاير
 التي وردت ما من معناه من طرق الصريح وتفسيره كل ذلك بما اذا اقول بانها
 نظر الى ان الخالب حياثة وطبا بدفعه لاطلاق اللفظ المعتد به الا ان
 والاصل ان ما ذهب اليه الفقهاء الاربعة هو من وجودها الاول والاصل
 بعض تاملاتهم في مقتضى الاضمار في الاله بان يصير النقص براءتها المشركين
 في نجاسة وجوه على خلاف الاصل فلا يصار اليه بدون التيقن فلا ياتي
 فلا يزل من اذ هو الاله النجاسة على خلاف ما يتبادر له من الاله
 فلو كانت خالفا لما سيجب من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فلان ما قاله من نجاستهم بواحدة عدم نجاستهم من النجاسة مردود بان
 ترتب الحكم بالنجاسة على اثر حكمه ترتب الحكم على الشئ بل على ان الشئ

منه على ذلك الحكم فالاشراك علة للنجاسة لا غير ولا يترتب من ذلك
 نجاسته مادام هو مشركين لان العول لا يتبعه غير العقلة ان قلت ان كل
 النجاسة في الاله على العينية شاي في عموم قوله اليوم اصل النجاسات بتمام
 الدين او قوله الكتاب حل لاله فان اتبع المعرف بالاطراف العموم في جميع
 الطيبات يكون حلالا وكذا ما عطف عليه وهو طعام اهل الكتاب قلنا لا شك
 في ذلك لان المراد بالطيب على قوائم ما استطاعت النفس وليس على ما استطاعت
 نفس حلالا فلا يكون هو المراد من النجاسة الا ان النجاسة مخصصة بالقضاء بها
 فيكون من باب عطف الخاص على الخاص وانما عطف الخاص الثاني على الخاص
 الاول لان الاحتمال الاستبايس اذ ان كان علة ان يتوجه انه ليس من الطيبات
 فان ذلك اليوم يعطف عليه واليه يحتمل قد يستدلنا على وجوب التسمية
 عند اسلمة الصبي وعند الذبحته وان من تركها لا يحل ذبحه ولا يخرج من ذكراه
 بذلك قلنا تجزيم ذبايح اهل الكتاب وان قوله وطعام الذين اتوا الكتاب
 محققين فلو قلنا بوجوب التسمية عند اسلمة الصبي ولم يقل بوجوب
 ذبايح اهل الكتاب وتخصيص طعام الذين اتوا الكتاب كان من جملة الاجتماع
 به الحكم على تقدير عدم العطف ولك ان يقول ان الله ان العواذر في طعامها
 الذين اتوا الكتاب عطف لاطعام على الطيبات بل هي الاستثناء ولو
 الاله العطف لاقال طعام الذين اتوا الكتاب واقتصر ولم يذكر قوله حل
 لهم الا ان يفتوا في الاستدلال على حيلته طعام اهل الكتاب ايضا اذ تقدم
 بان حل لهم ولا يفتوا الاستدلال عليه بكونه عطف على بقية الالهة لاقول
 ليس كذلك لان الطعام ليس عاما اصوليا في اذن يكون المراد من
 بعض الاذكار في طهوات كما ذكرنا في النجاسة ان قلت انه مفرد مضاف فيجوز
 في اختلافه اعليه المحققين من علمه والاصول ثم اعلم ان في الدين الرازي
 قد ذكر ان لالهة توجيهم رابع اذ على ما ذهب اليه الفقهاء الاربعة انهم
 ذكره وجعل على النجس مصدر صحيح على وجهه المشركين في تقدير ذم المراد
 انما المشركون في نجاستهم وج لا يدل على النجاسة العينية كما في قولنا هذا
 الشرب ذون نجاسة فان معناه النجاسة العارضة واقول في نظر الالهة
 كونه مصدر ابل هو صفة مشبهة متعارة بالنجاسة العينية كمن يقصد مقام
 الاله وهو سلم فلا يتم ان معناه قوله في السواب ذون نجاسة عرض النجاسة
 بل معناه على ما ذكرنا من ان النجاسة حقيقة في العينية هو ان نجاسته على
 المراد الاله علم من خارج ان ذات النجس واجزائه ليس من الالهة ان نجاسته
 بتصرف الاله من النجاسة العارضة وانما هو المطلق فيما لا يعلم عرض نجاسته

وكان بان عيانهم تحت ما كلاب واغصانهم وخالفت الفقهاء الاربعة في انهم
 في ذلك واختلفوا في اقول الاله وجوده الاول انهم انما استوا نجما لانهم
 لا يقتلون من اجابته ولا يقتلون النجاسات فتعوا من زعموا ان النجاسات
 الجنب والنجس لا يجوز له ان يدعى نجسا التاقي ان الحكم عليه بالنجاسة كما في
 نجس اعتقادهم الثالث ان المراد انهم يشبهوا النجس في النجس والنجس في
 ذلك عدول عن الظاهر بغير دليل فان صريح الاله مشاهد بانها النجاسة
 العينية المشركين على اختلاف اصنافهم انما هي الالهة وعرفنا من النجاسة عند
 الاطلاق انها هو العينية وانما تقدم الالهة على الحكمة مع التعارض في
 الحكمة والنجاسة العينية بظاهرها بل هي كجها لكن ليست نجاسة عينية
 كنجاسة الكلب والخنزير والالما طير بالاسلام مع انه يظهر بانها على
 من وجه العقيدة سيما مع الطير وحكمت من وجه لا نقا عما بالاسلام كما
 حدثت الحياتة بالفضل فهي اذ النجاسة من الحكمة المركبة من العينية والحكمة
 من غير ما مع الطير وتوقف والاله على العينية كما ذكره السيد المرتضى في
 الانتصار وهو حرمناه وحققتنا فكلها لم تحت في كلام كثر العرفان حيث
 عرف النجاسة الحكيمة وتعلم مراد الاله ليس حكما فقط وانما وقع ما قاله
 الكواثر في نفي حرمها فهو كما توارى النجاس العينية لما طهره من الاسلام
 في ايدل على الاله ما فهمنا من منطوق الالهة قوله ذلك الذي جعل الله
 الرجس على الذين لا يؤمنون فان به الالهة يدل على ان الرجس يستعمل
 على من لم يؤمن به واستعاد عليه هو ان يحيط به ظاهرا وباطنا عينا وعقلا
 وكذا يدل عليه الاله ما رواه الطبري ومنهم البخاري عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا مما اكل الكفار فانها
 الاثام والنجس وغيره فانها في كل ما اكلوا فيها وقدرت بعض شاي الخاير
 التي وردت ما من معناه من طرق الصريح وتفسيره كل ذلك بما اذا اقول بانها
 نظر الى ان الخالب حياثة وطبا بدفعه لاطلاق اللفظ المعتد به الا ان
 والاصل ان ما ذهب اليه الفقهاء الاربعة هو من وجودها الاول والاصل
 بعض تاملاتهم في مقتضى الاضمار في الاله بان يصير النقص براءتها المشركين
 في نجاسة وجوه على خلاف الاصل فلا يصار اليه بدون التيقن فلا ياتي
 فلا يزل من اذ هو الاله النجاسة على خلاف ما يتبادر له من الاله
 فلو كانت خالفا لما سيجب من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فلان ما قاله من نجاستهم بواحدة عدم نجاستهم من النجاسة مردود بان
 ترتب الحكم بالنجاسة على اثر حكمه ترتب الحكم على الشئ بل على ان الشئ

